AFRICAN UNION

الاتحاد الأفريقي

UNION AFRICAINE

UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone: 517 700 Fax: 517844 www.au.int

المجلس التنفيذي
الدورة العادية الثامنة والثلاثون

عن طريق الفيديو

أديس أبابا، إثيوبيا، 3-4 فبراير 2021

الأصل إنجليزي

EX.CL/1254(XXXVIII)

تقرير عن الوضع
في فلسطين والشرق الأوسط

تقرير عن الوضع في فلسطين والشرق الأوسط

للفترة من يناير إلى ديسمبر 2020

أولا- مقدمة

1. يجدد الاتحاد الأفريقي تضامنه الراسخ مع الشعب الفلسطيني في نضاله من أجل حقه المشروع في تقرير المصير والاستقلال السياسي الكامل. يواصل الاتحاد مراقبة التطورات في الأراضي الفلسطينية المحتلة عن كثب. ويعرب الاتحاد عن قلقه إزاء تعثر عملية السلام، وتصعيد العنف الإسرائيلي وانتهاكات حقوق الفلسطينيين. كان هناك اختلاف في الاقتراحات بين الجانبين، ساهمت في تعميقه الخطة الأمريكية المسماة (صفقة القرن). وقد أظهرت هذه الأخيرة التحيز المطلق للولايات المتحدة لصالح الجانب الإسرائيلي، في محاولة لفرض حل للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني يتعارض مع حقوق الإنسان الدولية والقانون الإنساني، وقرارات الأمم المتحدة فضلا عن قرارات الاتحاد الافريقي ذات الصلة.
2. تتمثل المهمة الأساسية للاتحاد الأفريقي في إيجاد حل دائم للنزاع الفلسطيني الإسرائيلي وإنهاء الاحتلال. ويكمن جوهر هذا الحل في حصول الشعب الفلسطيني على حقوقه المشروعة في إقامة الدولة الفلسطينية على حدود 4 يونيو 1967 وعاصمتها القدس الشرقية، وعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم تماشياً مع قرار الأمم المتحدة رقم 194. إن الاتحاد الأفريقي مقتنع بعدم نجاح أي صفقة أو تسوية في تحقيق سلام دائم وشامل في الشرق الأوسط، ما لم تُؤخذ جميع الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني في الاعتبار، وفي مقدمتها حقه في تقرير المصير.
3. يعاني الشعب الفلسطيني حاليا أكثر السياسات الاستعمارية الإسرائيلية تشددا، التي تسعى لتهويد أرض فلسطين وشعبها ومقدساتهم، بسرعة لم نشهدها من قبل، في محاولة لتنفيذ خطة الضم الإسرائيلية والاستيلاء على الأراضي الفلسطينية المحتلة، وفرض ما يسمى بالسيادة الإسرائيلية على الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967. وتستغل إسرائيل الانشغال العالمي بمكافحة جائحة فيروس كورونا المستجد (المعروف بكوفيد- 19)، فضلا عن انشغال بعض الدول العربية بمشاكلها الداخلية الخاصة.
4. يعامل النظام الإسرائيلي العنصري الفلسطينيين في الأراضي المحتلة معاملة غير متساوية. إذ إنه يضيق باستمرار وبشكل منهجي سبل العيش للفلسطينيين. ويصادر أراضيهم لصالح الاستيطان غير القانوني. كما يقيد سكان القدس الشرقية بقوانين عنصرية تستهدف وجودهم في مدينتهم. ومن خلال ترسيخ سياساته للفصل العنصري، يقوم بمنح المزايا والمنافع للمستوطنين الإسرائيليين ويوفر لهم الحماية لمصادرة منازل الفلسطينيين وأراضيهم.
5. أطلق الدعم الكامل للإدارة الأمريكية الحالية لإسرائيل وتشجيعها على تنفيذ سياستها الاستعمارية، العنان لإسرائيل، القوة المحتلة، لانتهاك الحقوق المشروعة للفلسطينيين. وفي خرق صارخ للقانون الدولي والقرارات المختلفة للأمم المتحدة ومقررات الاتحاد الأفريقي ذات الصلة، اعترفت الولايات المتحدة بالقدس عاصمة لإسرائيل وقامت بنقل سفارتها إلى القدس. وجمدت المساعدات الموجهة للفلسطينيين وحاولت تقييد عمل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). وحاولت إعادة تعريف اللاجئين الفلسطينيين بمعنى ضيق بإسقاط حقهم في العودة. وقامت بإغلاق مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن. كما اعترفت بالجولان السورية المحتلة كأراضي إسرائيلية، واعترفت مؤخراً بالمستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة لدولة فلسطين.
6. لا يجيز القانون الدولي المصادرة القسرية لأراضي وحقوق الآخرين. ولا يسمح بالحصار الإسرائيلي واستمراره على قطاع غزة، وحجز جثث الشهداء، وتدنيس المقدسات والتراث الثقافي. ويحظر القانون الدولي التوسع الاستيطاني في الضفة الغربية، والضم العنصري في القدس وغور الأردن، والممارسات الاستفزازية في الحرم الشريف، والاعتداءات على المقدسات الإسلامية والمسيحية وإباحتها. كما أنه يحظر قرصنة أموال الشعب الفلسطيني وممتلكاته في محاولة لدعم السياسات الاستعمارية الإسرائيلية.

ثانيا- الوضع السياسي وعملية السلام

7. تكثف إسرائيل احتلالها غير الشرعي للأراضي الفلسطينية. ويعرقل هذا الاحتلال غير الشرعي التوصل إلى حل سياسي سلمي للنزاع الفلسطيني الإسرائيلي ويؤدي إلى زعزعة استقرار المنطقة بأسرها. لا بديل عن إقامة دولتين على حدود 1967 تماشياً مع القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومقررات الاتحاد الأفريقي ذات الصلة في هذا الشأن، ووفقاً لمبادئ مدريد ومبادرة السلام العربية وخارطة طريقها، والمجموعة الرباعية الدولية والمبادرة التي قدمها الرئيس محمود عباس إلى مجلس الأمن في 2018.
8. سيعزز الفشل في التوصل إلى حل سلمي للنزاع وجود دولة فصل عنصري تتحكم في مصير الملايين الذين سيتعرضون للقهر والاضطهاد، مع حرمانهم من حقوقهم الأساسية وحقهم في العيش بحرية ومساواة. وفي إسرائيل، تقوم سلطة الاحتلال بممارسات وإجراءات يومية تهدف إلى تغيير طبيعة قضايا الوضع النهائي، ومحاولات لإذلال الشعب الفلسطيني، وطمس قيادته وابتزاز حكومته، والتنصل من جميع الاتفاقيات الثنائية الموقعة.
9. تتبنى القيادة الفلسطينية الحل القائم على تحقيق السلام من خلال المفاوضات، وقدم الرئيس الفلسطيني مبادرة في مجلس الأمن الدولي عام 2018 بهذا الشأن. كما اقترح الرئيس عباس تفعيل هذه المبادرة على مجلس الأمن بتاريخ 26 أكتوبر 2020. وطلب عقد مؤتمر دولي للسلام تحت رعاية متعددة الأطراف، بحيث تشارك كافة الأطراف العربية والدولية المعنية بشكل كامل. ويجب أن يشمل المشاركون في هذا المؤتمر الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن والمجموعة الرباعية الدولية، حتى تتم الموافقة على الخطة. وهو مبني على الإجماع الدولي وقرارات الأمم المتحدة، ويتضمن أطرًا زمنية محددة لإنهاء الاحتلال وتحقيق استقلال الدولة الفلسطينية وإنهاء النزاع.
10. تتجاهل الحكومة الإسرائيلية هذه الدعوات للسلام، وتطلق العنان في نفس الوقت لمجموعات المستوطنين وتشن هجمات مستمرة على الفلسطينيين وممتلكاتهم وأماكنهم المقدسة، لاسيما في مدينة القدس. وقد استغلت الحكومة الإسرائيلية توقف عملية السلام، كما تستغل دعم الإدارة الأمريكية لهذه السياسات في محاولة للاستيلاء على الأراضي الفلسطينية وتهجيرهم وفرض سياسة الأمر الواقع. وجعل تعنت الحكومة الإسرائيلية من المستحيل تنفيذ الحل القائم على وجود دولتين، وفق الإجماع الدولي كأساس لحل النزاع الفلسطيني الإسرائيلي.
11. عقّدت المبادرة الأمريكية التي سميت بصفقة القرن الوضع السياسي في الأراضي الفلسطينية وضيقت الأفق، وما تبعها من تصريحات واعتبارات أميركية تعارض الحقوق الفلسطينية. قوبلت برفض فلسطيني ودولي. وأمام هذه التدابير المتتالية، حافظت القيادة الفلسطينية على قرارها بوقف التواصل مع الإدارة الأمريكية، ورفض أي مبادرة أو حل في إطار ما يسمى بصفقة القرن. ورفض الفلسطينيون دور الوساطة الأمريكية الأحادية الجانب في إدارة النزاع بشكل منحاز لصالح قوة الاحتلال الإسرائيلي. وترفض القيادة الفلسطينية التعامل مع القضية الفلسطينية على أنها قضية إنسانية واقتصادية، بل كقضية احتلال استعماري، يشكل بدوره جوهر النزاع.
12. أعلنت حكومة إسرائيل في مايو 2020، أثناء تشكيل حكومة الوحدة الوطنية في إسرائيل، عزمها إعلان ضم الأراضي الفلسطينية المحتلة في غور الأردن ومنطقة شمال البحر الميت إلى السيادة الإسرائيلية، بشكل رسمي، في مطلع يوليو. وجاء ذلك بعد وقت قصير من إعلان ترامب عن "صفقة القرن" في 28 يناير 2020، والتي تتضمن رؤية لإقامة دولة فلسطينية على شكل جزر مترابطة بجسور وأنفاق، وإبقاء القدس عاصمة غير مجزأة لإسرائيل، وغور الأردن تحت السيطرة الإسرائيلية.
13. رداً على الإعلان الإسرائيلي بنية ضم الأراضي الفلسطينية، وعلى خطة ترامب للسلام، أعلن الرئيس الفلسطيني محمود عباس خلال اجتماع لقيادة منظمة التحرير الفلسطينية في رام الله في 19 مايو 2020، أن دولة فلسطين أصبحت "حلاً لجميع الاتفاقات والتفاهمات مع الحكومات الأمريكية".
14. نتيجة لذلك، قامت إسرائيل بحجز عائدات الضرائب الفلسطينية لمدة ستة أشهر، والتي تجمعها نيابة عن السلطة الفلسطينية، بموجب اتفاقية باريس الاقتصادية. واستؤنفت العلاقات بين الجانبين واستُؤنف الاعتراف الفلسطيني بالاتفاقات مع إسرائيل في 17 نوفمبر 2020، بعد أن تلقت القيادة الفلسطينية خطابًا من الجانب الإسرائيلي يؤكد التزام إسرائيل بالاتفاقات الموقعة سابقًا وإلغاء خطة الضم، وكان هذا نتيجة للوساطة الدولية من قبل دول الاتحاد الأوروبي.

ثالثا- سياسة الضم الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية

15. رغم التراجع عن إعلان خطة الضم، تواصل إسرائيل المضي قدماً في الإجراءات غير القانونية لضم الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967. ويأخذ هذا الضم أشكالاً مختلفة. ويشمل ذلك المستوطنات غير الشرعية، وأوامر بتهجير المواطنين الفلسطينيين من منازلهم، وتدمير منازل الفلسطينيين وممتلكاتهم، والتهجير القسري للمدنيين في المناطق المحددة للضم. ويؤثر هذا بشكل مباشر على أكثر من 200 ألف فلسطيني وثلث الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967.
16. تسارع حرب الاحتلال الاستعماري التوسعي، وانتشار عمليات التطهير العرقي ضد الوجود الفلسطيني في غور الأردن بكافة أشكاله. وقد شمل ذلك استهداف تجمعات البدو ومدارسهم ومراكزهم الصحية، وهدم المنازل، خاصة في المنطقة الواقعة شرقي القدس المحتلة وصولاً إلى غور الأردن. وتحظى القرارات الإسرائيلية بضم فلسطين بدعم أمريكي كبير.
17. في مواجهة كل هذه السياسات المدعومة من قبل الولايات المتحدة، لا يزال الشعب الفلسطيني صامدا في كفاحه لإنهاء هذا الاحتلال غير الشرعي. يقف الفلسطينيون بثبات في الدفاع عن حقوقهم غير القابلة للتصرف، بما في ذلك حقهم في العيش كشعب حر بأمان وكرامة على أرضه. ويتجلى ذلك من خلال آلاف الفلسطينيين الذين ملأوا شوارع مدينة أريحا في 22 يونيو 2020 احتجاجًا على الضم الإسرائيلي والاحتلال، يرافقهم عشرات المسؤولين الدوليين الذين يمثلون دولًا ومنظمات دولية وإقليمية.
18. ليست ردود الفعل الدولية على خطط الضم الإسرائيلية إلا تعبيرا عن إجماع دولي حقيقي على رفض أي قرارات بضم أجزاء من الأراضي الفلسطينية. كما أصدر العديد من البلدان ومسؤولي الأمم المتحدة، بما في ذلك المنظمات الدولية والإقليمية، بيانات ومواقف رافضة ومحذرة لسلطات الاحتلال من اتخاذ هذه الخطوة.
19. تستهدف حكومة إسرائيل القدس الشرقية المحتلة ومحيطها، بسياسة ممنهجة للإسراع في تنفيذ المخططات المعدة مسبقًا، والتي كانت محظورة أثناء الإدارات الأمريكية السابقة، كما هو الحال في خطة بناء البوابة الشرقية "ش1"، و الإعلان عن مناقصات لبناء 1600 وحدة استيطانية جديدة نهاية نوفمبر 2020 جنوب شرق القدس، والعمل على تنفيذ خطة بناء مجمع استيطاني ضخم في مطار القدس ومنطقة التكنولوجيا بوادي الجوز، بهدف عزل القدس بشكل كامل عن محيطها الفلسطيني، وتقسيم الضفة الغربية إلى مناطق معزولة عن بعضها البعض، وتقسيمها لتقويض أي فرصة لإقامة دولة فلسطينية ذات سيادة لها مقومات البقاء ومتصلة جغرافياً.
20. ستهيئ هذه الخطط الإسرائيلية لضم أجزاء من الضفة الغربية، بشكل رسمي أو بسياسة الأمر الواقع، إذا تم تنفيذها، ظروفًا مواتية للفصل العنصري في إسرائيل وفلسطين. وستؤسس نظامًا قانونيًا وإداريًا تمييزيًا ضد السكان الفلسطينيين، الذين سيعيشون في شكل جزر من أراض منفصلة، محاطة بالكامل بإسرائيل وبدون أراضي متصلة بالعالم الخارجي. ومن ثم سيكون نظام الفصل العنصري الذي يتجلى في شعبين يعيشان في نفس الإقليم الجغرافي، تحكمهما نفس الدولة، لكن بحقوق غير متساوية للسكان على أساس العرق والدين.
21. يعتبر الضم الفعلي للأراضي الفلسطينية، جزئيًا أو كليًا، انتهاكًا خطيرًا للقانون الدولي. تلتزم جميع الدول بعدم الاعتراف بشرعية الوضع الناجم عن هذه الانتهاكات، والتعاون على إنهاء هذه الانتهاكات. ومن شأن هذا أن يحول بشكل دائم دون التوصل إلى أي فرصة لتحقيق السلام على أساس الحل القائم على وجود دولتين، وإنهاء الاتفاقيات المتبقية الموقعة بين الجانبين.
22. إنّ الأخلاق الدولية وقيم العدل والإنصاف مدعوة لإنهاء ثقافة الإفلات من العقاب التي أطالت أمد الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وعلى المجتمع الدولي أن يعمل على فرض عقوبات رادعة على إسرائيل. إن التهديد بالضم ليس سوى جريمة واحدة في سلسلة لا نهاية لها من الجرائم التي لم تُحاسب إسرائيل، السلطة المحتلة، على ارتكابها. بدءا من حرمان الفلسطينيين حقهم في تقرير المصير، ومصادرة واستعمار أراضيهم، ونهب مواردهم الطبيعية، وهدم منازلهم، والتهجير القسري للمدنيين، والاعتقال التعسفي للآلاف بمن فيهم الأطفال والنساء، والعقاب الجماعي لجميع سكان قطاع غزة.

23. في 23 يونيو 2020، وجّه أكثر من 1000 برلماني أوروبي من 25 بلدا أوروبيا رسالة إلى الحكومات والقادة الأوروبيين ضد ضم إسرائيل للضفة الغربية وطالبوا بمحاسبة إسرائيل القانونية على هذه التجاوزات الجسيمة، مؤكدين على أنّه "لا وجود للاستيلاء على الأراضي بالقوة في عام 2020 وأنّ الفشل في الاستجابة بشكل مناسب من شأنه أن يشجع الدول الأخرى على تجاهل المبادئ الأساسية للقانون الدولي". إنّ النظام العالمي القطعي ضروري للاستقرار والأمن على المدى الطويل في أوروبا، ولدينا اهتمام عميق ومسؤولية في حماية ذلك.

رابعا- سياسة هدم المنازل والتشريد القسري والتدابير التعسفية

24. إن هدم المنازل والمنشآت من قبل قوات الاحتلال جريمة تستلزم مساءلة قانونية، وفقا لاتفاقيات جنيف، والقانون الدولي والقانون الإنساني الدولي. ويشكل انتهاكاً صارخاً لقرارات الأمم المتحدة التي تؤكد أن الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، هي أراضٍ فلسطينية واقعة تحت الاحتلال. وتخضع هذه الأراضي للحماية وفقًا للقوانين والمعاهدات الدولية ذات الصلة. وعليه، فإن سياسة إسرائيل تتعارض بشكل كامل مع المسؤوليات المفروضة على سلطات الاحتلال. وتواصل إسرائيل فرض السياسة الاستعمارية القائمة على القيود على حياة المواطنين الفلسطينيين وإجبارهم على الهجرة ومغادرة وطنهم.

25. أشار التقرير الشهري لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية لشهر يناير 2020 إلى قيام سلطات الاحتلال بهدم أو مصادرة 617 مبنى في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، خلال العام الماضي 2019. ونتج عن ذلك تهجير 898 فلسطينيا. وتواصل إسرائيل، القوة المحتلة في فلسطين، انتهاك واجباتها تجاه المواطنين الفلسطينيين الخاضعين للاحتلال. ويؤكد القانون الدولي على ضرورة التزام سلطات الاحتلال بتقديم جميع الخدمات الضرورية للمواطنين، بما في ذلك البنية التحتية وتسهيل سبل العيش، وتوفير التراخيص اللازمة للبناء في حدود الحاجة والنمو الطبيعي للسكان.

26. تعتبر جرائم هدم المنازل والمنشآت الفلسطينية التي قامت بها قوات الاحتلال في يناير 2020 نهج احتلال يمارس بشكل تعسفي على الوجود الفلسطيني في القدس الشرقية المحتلة ومحيطها، وفي مناطق غور الأردن، وفي جميع أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة ذات التصنيف "ج". وقد تمت عمليات الهدم هذه بناء على تعليمات مباشرة من وزير الحرب الإسرائيلي (نفتالي بينيت) بهدم سبعين منزلاً ومنشأة في رأس العوجا في غور الأردن، ومصادرة مئات الدونمات من محافظة قلقيلية بهدف بناء طريق استيطاني.

27. وثق مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية هدم ومصادرة 389 مبنى يملكها فلسطينيون خلال الأشهر الستة بين مارس وأغسطس 2020، بمتوسط 65 مبنى شهريا، وهو ما يمثل أعلى معدل للهدم خلال السنوات الأربع الماضية. وتم تهجير 442 فلسطينيا خلال هذه الفترة. ونزح 205 مواطن فلسطيني في شهر أغسطس وحده.

28. تخطط إسرائيل لهدم الحي الفلسطيني بأكمله في (وادي ياصول) شرقي القدس، مما سيؤدي إلى تهجير 550 شخصًا. وصدرت أوامر هدم لجميع منازل الفلسطينيين في الحي، بينما وافقت في الوقت نفسه لمجموعة من المستوطنين المتطرفين على بناء تلفريك ترفيهي (عربةهوائية) في إسرائيل فوق المنازل المتبقية. وتسلط هذه الخطة، في وادي ياصول، الضوء على سياسة التهجير والاستبدال التي تنتهجها إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني، وهذه ليست سوى أحدث حلقة في سلسلة طويلة من تدابير التطهير العرقي ضد الشعب الفلسطيني. فمنذ عام 1967، دمرت إسرائيل أكثر من 19 ألف منزل فلسطيني في القدس وحدها.

29. بينما تقوم إسرائيل بهدم الممتلكات الفلسطينية في القدس المحتلة، فإنها تعمل على تسريع بناء المستوطنات غير الشرعية، وإنشاء طريق "التفافي" رئيسي يسمى "الطريق الأمريكي"،يمتد على طول الجانب الخارجي من القدس الشرقية لربط المستوطنات الإسرائيلية بين شمال وجنوب القدس. سيعزل هذا الطريق الأحياء الفلسطينية داخل المدينة عن بعضها بشكل كامل، وهو مصمم لزيادة عزل القدس الشرقية المحتلة عن باقي مدن الضفة الغربية المحتلة.

30. يؤدي استمرار إسرائيل في تعميق انتهاكاتها الجسيمة بحق الشعب الفلسطيني إلى الترحيل القسري، في انتهاك للقانون الدولي، وعدم امتثال إسرائيل للمعايير القانونية الواردة في اتفاقية جنيف حول حماية المدنيين في وقت الحرب، والقانون الإنساني الدولي. ويتماشى القانون الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، مع الأهداف الاستعمارية التوسعية التي تهدف إلى التطهير العرقي للشعب الفلسطيني من أرضه، وتحديداً في عاصمته القدس.

31. في أوائل أبريل، هاجمت مجموعة من المستوطنين المتطرفين من جماعة "شباب التلال" مواطنين فلسطينيين في غور الأردن، حيث أضرموا النار في عدد من السيارات الفلسطينية، ورشقوا مواطنين فلسطينيين عزل بالحجارة، وألقوا الغاز المسيل للدموع باتجاههم. وتصاعدت هذه الهجمات بشكل كبير، وبصورة ملحوظة في ظل تفشي فيروس كورونا المستجد، إضافة إلى جرائم سلطات الاحتلال وأذرعها المختلفة ضد الشعب الفلسطيني، في محاولة لعرقلة الجهود الفلسطينية الرسمية المبذولة للحد من انتشار هذه الجائحة.

32. في نفس الشهر (أبريل 2020)، فرضت سلطات الاحتلال سياسة مضايقات واعتقالات ومداهمات وقمع، وعمليات عزل تعسفي وقيود على كل من يشارك في مبادرة إنسانية للحفاظ على صحة وسلامة مواطني القدس. وفي محاولة لعرقلة حركة كافة مكونات المجتمع المقدسي لاحتواء انتشار فيروس كورونا المستجد. خاصة وأنهم يقومون بمبادرات إنسانية للحفاظ على صحتهم وسلامتهم وسط إهمال متعمد من جانب سلطات الاحتلال لتفشي الوباء في بلدات وأحياء ومخيمات القدس.

33. كما قامت قوات الاحتلال بعملية هدم قرب مقبرة اليوسفية، ودمرت سور مقبرة الشهداء في مدينة القدس المحتلة، لتنفيذ مخطط (طريق حديقة الكتاب المقدس)، وخطة الاستيطان (مشروع وسط المدينة) التي تستهدف الأحياء العربية. ويشمل ذلك حي المصرارة أحد أحياء مدينة القدس والذي يقع خارج أسوار المدينة. وتشكل البلدة القديمة، حي الشيخ جراح، الذي يقع في وسط القدس الشرقية، والمراكز الحيوية في القدس الشرقية، المركز العصبي للمدينة.

34. مع بدء موسم جني الزيتون، تم الإبلاغ عن العديد من الحوادث التي أدت إلى إتلاف أشجار الزيتون والفواكه من قبل عصابات المستوطنين بدعم وحماية قوات الاحتلال في أكثر من منطقة في الضفة الغربية. وهذا ما حدث في جنوب بيت لحم، ووسط الضفة الغربية، والمناطق الجنوبية، وغرب نابلس وأماكن أخرى، بهدف ضرب الموسم الذي يعد ركيزة مهمة لاقتصاد فلسطين ورمزية شجرة الزيتون للهوية الفلسطينية.

35. في 3 أكتوبر 2020 ارتكبت قوات الاحتلال جريمة في حق قرية حمسة الوقية في شمال غور الأردن، حيث دمرت بشكل كامل القرية التي تضم أكثر من 76 بناية بينها منشآت سكنية مملوكة لـ 11 عائلة فلسطينية، يقطنها 73 شخصا من بينهم 41 طفلا. إنّ ما يرقى بهذه الجريمة إلى جريمة تطهير عرقي يعكس حجم الاستهداف الاستعماري التوسعي لغور الأردن الفلسطيني المحتل.

36. وفي 28 من نفس الشهر (أكتوبر)، أزالت السلطات الإسرائيلية جزءًا من شبكة ممولة من مانحين دوليين توفر المياه لثمانية تجمعات في "مسافرطة". نتج عن الهدم انقطاع تام في توزيع المياه على أكثر من 1000 شخص، بينهم 630 طفلاً.

37. ووقعت العديد من الانتهاكات والاعتداءات بحق المواطنين الفلسطينيين، واستهدافهم واستخدام القوة المفرطة والفتاكة من خلال تطبيق سياسة عمليات الإعدام الميداني في نقاط التفتيش، واستهداف المتظاهرين السلميين بالرصاص، بمن فيهم الأطفال القصر. كما استهدف الطيران الحربي الإسرائيلي قطاع غزة بعدة غارات جوية استهدفت مواقع مدنية خلال عام 2020.

خامسا- القدس، سياسة التهويد، وانتهاك حرمة الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية

38. تواصل سلطات الاحتلال والمستوطنين استهداف المسجد الأقصى المبارك بكل مكوناته، والاعتداء المستمر على حراسه وخطباءه والمصلين، ورجال الأوقاف الإسلامية، إضافة إلى التصعيد في اقتحامات المستوطنين اليهوديين للمسجد الأقصى وساحاته تحت حماية قوات الاحتلال والشرطة.

39. إن تزايد اعتداءات المستوطنين على المساجد وفي مقدمتها المسجد الأقصى المبارك، بحماية ودعم جيش الاحتلال، يشكل تصعيدا خطيرا ومحاولة لجر المنطقة إلى حرب دينية. كما أن هناك محاولات

إسرائيلية مستمرة ومنهجية لتغيير التركيبة السكانية والجغرافية لمدينة القدس منذ يونيو 1967، وهي محاولات غير قانونية وغير مقبولة، ولن تغير الوضع القانوني للأرض الفلسطينية كأرض محتلة، ولن تضفي أي صفة قانونية للاحتلال الإسرائيلي لأرض دولة فلسطين.

40. تهدف سياسة إسرائيل في القدس الشرقية إلى تقييد حياة السكان الفلسطينيين لدفعهم إلى مغادرة المدينة وخلق واقع ديمغرافي وجغرافي يحبط أي محاولة مستقبلية لتقويض سيادة إسرائيل في القدس الشرقية. ويخاطر الفلسطينيون الذين يغادرون المدينة بسبب هذه السياسة أو لأي سبب آخر بفقدان وضع إقامتهم وحقوق الضمان الاجتماعي المرتبطة بها. وبهذه الطريقة، ومنذ عام 1967، جردت إسرائيل وضع "المقيم الدائم" لحوالي 14.500 فلسطيني من سكان القدس الشرقية.

41. في 02 يناير 2020 أضرم مستوطنون النار في مسجد البدرية بقرية شرفات جنوب القدس المحتلة، وكتبوا شعارات عنصرية تحريضية معادية للمسلمين، تزامناً مع اعتداء شرطة الاحتلال على المصلين في المسجد الأقصى أثناء صلاة الفجر، واقتحامها المسجد الأقصى وطرد المصلين منها. وتعرضوا للاعتداء.

42. في 09 مارس 2020، قامت مجموعة يهودية متطرفة غير محتشمة "Women for the Temple " برفع لوحة للهيكل المزعوم داخل باحات المسجد الأقصى المبارك، وأديت صلاة تلمودية عامة بالقرب من باب الرحمة دون أدنى احترام لقدسية المكان، في ظل وجود شرطة الاحتلال وحمايتها، وهو ما يتعارض مع الوضع القانوني والتاريخي الراهن للمسجد الأقصى، ويؤثر على مشاعر المسلمين بشكل متعمد واستفزازي.

43. في 21 أبريل 2020، قرر النائب العام لحكومة الاحتلال ضم ومصادرة أراضي الحرم الإبراهيمي لتخصيصها لأغراض التوسع الاستيطاني الاستعماري.

44. اقتحم مستوطن يهودي متطرف في 3 ديسمبر 2020 كنيسة القيامة بالقدس المحتلة وشرع في إحراقها، والتي من المفترض أن تكون خاضعة لحماية الاحتلال. يُظهر هذا الحدث تواطؤ سلطات الاحتلال مع الإرهاب المستمر والمتكرر من قبل مستوطنيها، ويبرر الحاجة الماسة إلى الحماية الدولية للأماكن المقدسة، خاصة وأن المقدسات المسيحية والإسلامية في حالة خطر دائم.

45. ويستمر انتهاكات المساجد ودور العبادة ومساكن المقدسيين في مدينة القدس، من تحت الأرض، خلال أعمال الحفر التي قام بها الاحتلال الإسرائيلي أسفل المسجد الأقصى المبارك ومدينة القدس القديمة. وتقوم سلطات الاحتلال بأعمال حفر واسعة النطاق في تلك المنطقة دون الكشف عن طبيعتها، وغالبا ما تظهر نتائجها الكارثية من خلال شقوق كبيرة في منازل ومحلات المواطنين، إضافة إلى تشققات في الطرق والجدران، كما كان واضحا في منطقة حي باب السلسلة في البلدة القديمة في القدس المحتلة. وسط إهمال واسع النطاق ومتعمد من قبل موظفي بلدية الاحتلال.

46. تلجأ سلطات الاحتلال الإسرائيلي إلى ابتزاز المواطنين لإخلاء منازلهم بحجة هذه الانهيارات والتصدعات نتيجة أعمال الحفر، بهدف تنفيذ مشاريع تهويد استيطانية في المناطق المجاورة للمسجد الأقصى، حيث تنتشر المباني التاريخية الأثرية. وتهدف هذه الأعمال وغيرها من الانتهاكات إلى تغيير الواقع التاريخي والقانوني القائم في مدينة القدس، في محاولة لتزوير المعالم الأثرية الموجودة على الأرض وفي داخلها.

47. دعماً لخطط الضم في القدس، تواصل إسرائيل استخدام الهندسة الديموغرافية، بما في ذلك تجديد الحظر على لم شمل الأسر الفلسطينية في القدس للعام الثامن عشر، بهدف تشتيت العائلات الفلسطينية وفرض الخيار المستحيل على آلاف المقدسيين للبقاء مع عائلاتهم خارج مدينة القدس، أو حقهم في العيش في مسقط رأس أجدادهم دون عائلاتهم. علاوة على ذلك، تواصل قوات الاحتلال منع المصلين والشخصيات الفلسطينية البارزة والناشطين والصحفيين من دخول الأقصى وكنيسة القيامة، في انتهاك واضح لحريتهم في العبادة.

48. تواصل السلطات الفلسطينية، بالتنسيق مع الأشقاء في المملكة الأردنية الهاشمية، التي تتولى الرعاية الهاشمية للأماكن المقدسة في مدينة القدس، تنسيق الجهود السياسية والدبلوماسية والقانونية لوقف هذه الانتهاكات الإسرائيلية بحق الأماكن المقدسة في المدينة. إزاء ذلك، فإن المجتمع الدولي ومنظماته

ومؤسساته المتخصصة، وفي مقدمتها منظمة اليونسكو، مطالبون بتحمل المسؤولية وإجبار سلطات الاحتلال على الوقف الفوري لأعمال الحفر التي تشكل جريمة وفقا للقانون الدولي.

سادسا- الاستيطان ومصادرة الأراضي والممتلكات

49. تمضي سلطة الاحتلال قدما في حل قضايا التفاوض بشأن الوضع النهائي بناء على المقترحات الأمريكية الواردة في ما يسمى "صفقة القرن" من جانب واحد وبقوة الاحتلال، بعيدا عن أي مفاوضات ومؤتمرات سلام ومواقف وقرارات دولية. تركز هذه المقترحات في محتواها على بند واحد وهو "الضم". وينعكس ذلك في المشروع الاستيطاني الجديد القديم الذي أعلنت عنه وزارة الإسكان الإسرائيلية في 15 فبراير 2020 ضمن خطة لبناء 9 آلاف وحدة استيطانية جديدة على أراضي مطار القدس الدولي، الأمر الذي سيؤدي إلى مصادرة حوالي 120 هكتارا من الأراضي الفلسطينية. ويبلغ عدد المستوطنات في الضفة الغربية والقدس الآن حوالي 200 مستوطنة صهيونية يقطنها حوالي 700 ألف مستوطن.

50. يتعارض رأي الإدارة الأمريكية بأن المستوطنات التي أقيمت على الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 مشروعة في دعم مطلق وأعمى لإسرائيل، السلطة المحتلة، بشكل كامل مع قرار مجلس الأمن الدولي ومقررات الاتحاد الأفريقي في هذا الصدد. جاء القرار رقم (2334) تتويجاً لسلسلة من القرارات المماثلة الصادرة عن مجلس الأمن، منها: (446) لعام 1979، و(452) لعام 1979، و(465) لعام 1980، و(476) لعام 1980، 2008) 1850)، و(2003) 1515. وبناءً على ذلك، فإن موقف الولايات المتحدة مخالف لاتفاقية جنيف الرابعة، لاسيما المادة 49 منها، التي تنص على أنه لا يجوز إقامة مستوطنات مدنية في الأراضي المحتلة، وأنه لا يجوز لقوة الاحتلال ترحيل أو نقل جزء من سكانها المدنيين إلى الأراضي التي تحتلها.

51. قررت الحكومة الإسرائيلية في ديسمبر 2020، تعبيد 4 طرق استيطانية ضخمة وبناء جسر فوق بلدة قلنديا، وخصصت الميزانيات اللازمة لتنفيذها بتكلفة بلغت حوالي 110 مليون دولار أمريكي، وذلك ضمن خطة دولة الاحتلال، والتي تسميها "فرض السيادة" على الضفة الغربية المحتلة. إنّ تنفيذ المخطط الاستعماري التوسعي في مطار القدس، وإنشاء هذه الطرق الاستيطانية الضخمة هو إجراء في إطار خطة تهدف إلى فصل القدس المحتلة عن محيطها الفلسطيني من جميع الجهات، وتحقيق ما تسميه دولة الاحتلال "القدس الكبرى".

52. يهدف هذا المشروع إلى عزل القدس بشكل كامل عن امتدادها الفلسطيني من الجهة الشمالية، تماما كما فصلت مستوطنة جبل أبو غنيم القدس عن محيطها من الجهة الجنوبية الشرقية. كما يهدف إلى ربط جميع المستوطنات الواقعة شمال القدس ببعضها البعض وتحويلها إلى مجمع استيطاني ضخم مترابط بشبكة طرق استيطانية، وربطها بعمق إسرائيل من الجهة الغربية، والغور من الشرق، بطريقة تؤدي إلى القضاء على أي فرصة أو إمكانية لإقامة دولة فلسطينية قابلة للبقاء مترابطة جغرافيا وذات سيادة.

53. أعلن رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو في 22 فبراير 2020 عن بناء 3.500 وحدة استيطانية في منطقة (ش1) الواقعة شرقي القدس المحتلة. وكان نتنياهو قد أعلن في وقت سابق عن خطط استيطانية في شمال وجنوب القدس المحتلة. أعلن وزير جيش الاحتلال المتطرف (بينيت) في 22 أبريل 2020 عن بناء 7.000 وحدة استيطانية جديدة في مستعمرة إفرات. تهدف كل هذه القرارات إلى عزل القدس الشرقية المحتلة عن محيطها الفلسطيني، بهدف فرض واقع جديد على الأرض تحت غطاء الإدارة الأمريكية الحالية المنتهية ولايتها، وتقويض أي فرص لإقامة دولة فلسطينية متصلة جغرافيا على حدود عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية. وهو انتهاك لكافة القرارات الدولية وعلى رأسها قرار مجلس الأمن رقم 2334 بشأن النشاط الاستيطاني في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

54. قررت ما يسمى بـ "لجنة التخطيط والبناء الإسرائيلية" بتاريخ 25 مايو 2020 هدم وإخلاء حوالي 200 منشأة، خاصة في حي (وادي الجوز) بالقدس المحتلة، وهو ما يعني السيطرة الإسرائيلية على المنطقة الصناعية الوحيدة للفلسطينيين. ويأتي ذلك في وقت تكثف فيه سلطات الاحتلال بناء العديد من المناطق الصناعية للمستوطنين والإسرائيليين، في إطار مخطط استعماري يهدف إلى تغيير معالم وهوية المدينة المقدسة.

55. شهد شهر مايو 2020 تصعيدًا ملحوظًا في اعتداءات المستوطنين على أراضي المواطنين في أكثر من منطقة في الضفة الغربية المحتلة من شمالها إلى جنوبها، حيث استخدم المستوطنون أسلوبًا عنصريًا جديدًا لانتهاك الأراضي الفلسطينية، وخاصة في غور الأردن، وأطلقوا الماشية لتدمير المحاصيل الفلسطينية. وتم وضع سياج حديدي كرمز للمصادرة أينما تكون هذه المواشي، بينما كانت الطائرات المسيرة لجيش الاحتلال تحرسها.

56. في أغسطس 2020، صعد الاحتلال تدابيره الاستعمارية التوسعية وإجراءاته في الضفة الغربية بشكل عام وفي القدس الشرقية ومحيطها بشكل خاص، حيث هدمت آليات تابعة لبلدية الاحتلال في مدينة القدس 3 منازل ومنشأة تجارية في سلوان، وأجبرت مواطنًا على هدم منزله. في بيت حنينا، إضافة إلى مصادرة 32 هكتارًا في محيط قرية كيسان شرقي بيت لحم، بهدف توسيع المستوطنات، ضمن خطة وزارة الإسكان الإسرائيلية لبناء آلاف الوحدات الاستيطانية الجديدة داخل القدس المحتلة وحولها.

57. وفي الشهر نفسه، صادقت الإدارة المدنية لجيش الاحتلال على مشاريع استيطانية في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية المحتلة. تهدف هذه المشاريع الاستيطانية إلى إنشاء 980 وحدة استيطانية جديدة في مستوطنة "إفرات" على أراضي المواطنين جنوب بيت لحم. وربط مجموعة مباني مستوطنة "بنيامين" الواقعة في منطقة رام الله بالقدس المحتلة، وشق طريق سريع بين المنطقة الصناعية (بنيامين) والمنطقة الصناعية (عطروت) شمال القدس.

58. صادقت الحكومة الإسرائيلية خلال شهر أكتوبر 2020 على بناء 2.166 وحدة استيطانية جديدة في أجزاء متفرقة من الضفة الغربية المحتلة، وأعرب المجلس الأعلى للتخطيط والبناء التابع للإدارة المدنية الإسرائيلية عن نيته الموافقة على بناء آلاف الوحدات الأخرى في معظم المستوطنات في الضفة الغربية المحتلة.

59. بدأت السلطات الإسرائيلية في نوفمبر 2020 تنفيذ الخطة المسماة (ش1)، بعد أن طرحت مناقصة لبناء 1.600 وحدة استيطانية جديدة لتوسيع مستوطنة "غفعات همتوس" لفصل القدس عن محيطها الفلسطيني من الجنوب والجنوب الغربي، لتحاصرها سلطات الاحتلال من الشرق بعد ذلك. كما تم الإعلان عن مناقصة لبناء 1.257 وحدة استيطانية جديدة جنوب شرق القدس المحتلة، بهدف توسيع المستوطنات في تلك المنطقة وربطها ببعضها البعض، وربطها بالعمق الإسرائيلي، ما سيؤدي إلى فصل القدس عن محيطها الفلسطيني، خاصة في جنوب الضفة الغربية المحتلة، وهو أمر مستحيل. وبموجب شروطها، يتم الحفاظ على مبدأ الحل القائم على وجود الدولتين وفرص تنفيذه، ويتم تقويض أي فرصة لإقامة دولة فلسطينية متصلة جغرافيًا.

60. صادقت سلطات الاحتلال في 3 ديسمبر 2020 على خطة واسعة النطاق لإنشاء 8.300 (ثمانية آلاف وثلاثمائة) وحدة استيطانية جديدة في المنطقة الممتدة من أراضي (بيت صفافا والمليحة والبقعة حتى قرية الولجة) في القدس المحتلة، مما سيغير حدود المدينة مقابل توسيع حدود المنطقة. يأتي قطاع الاستيطان الصناعي الإسرائيلي (تلبيوت)، وهذه الخطة في إطار تنفيذ (مشروع القدس الكبرى) الذي يهدف إلى إحداث تغيير جذري في التركيبة السكانية للقدس المحتلة، وتحويل المواطنين الفلسطينيين، الذين يشكلون اليوم 37% من مجموع السكان، إلى أقلية هامشية في مدينة القدس. وتتضمن الخطة رفع نسبة النشاط الاستيطاني داخل المنطقة المقدرة بنحو 5 كيلومترات من خلال إنشاء أبراج شاهقة تشمل وحدات استيطانية سكنية وتجارية تمتد على مساحة حوالي 1298 هكتارًا.

61. ويشكل هذا التسارع في وتيرة النشاط الاستيطاني انتهاكًا جديدًا يضاف إلى سلسلة الانتهاكات والجرائم الإسرائيلية المتصاعدة، ويُعتبر جزءًا من الضم التدريجي للأرض الفلسطينية المحتلة. وهو دليل جديد على مواصلة إسرائيل، القوة المحتلة، تنفيذ خطط الضم وفرض السيطرة الإسرائيلية على الأراضي الفلسطينية المحتلة، تنفيذاً لما يسمى بـ (صفقة القرن) التي تهدف إلى تسوية القضية الفلسطينية سياسياً وبأسلوب يكون مصحوبا بفرض حقائق جديدة على أرض الواقع في محاولة لإنهاء مبدأ الحل القائم على وجود الدولتين.

62. لقد رفض الاتحاد الأفريقي والمجتمع الدولي جميع هذه السياسات، وفي هذا الصدد نؤكد مجدداً أن الاستيطان، كشكل من أشكال الاستعمار غير المشروع، يُعتبر انتهاكا لميثاق الأمم المتحدة وفقاً لقرارات الأمم المتحدة ومقررات الاتحاد الأفريقي وفتوى محكمة العدل الدولية بشأن الجدار في الأراضي

الفلسطينية المحتلة. وهو انتهاك صارخ لاتفاقية جنيف الرابعة، وجريمة حرب بموجب نظام روما الأساسي. ويبقى الاستيطان الإسرائيلي في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، انتهاكا صارخا للقانون الدولي وعقبة رئيسية أمام إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وتحقيق السلام وفق الحل القائم على وجود الدولتين على حدود عام 1967.

سابعا- اللاجئون الفلسطينيون ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)

63. أكد الاتحاد الأفريقي رفضه لمحاولات تصفية قضية اللاجئين وحذفها من الأجندة الدولية، ودعا المجتمع الدولي إلى تحمل مسؤولياته تجاه اللاجئين الفلسطينيين والبلدان المستضيفة لهم. وطالب بتقديم الدعم اللازم لوكالة الأونروا للاضطلاع بالمسؤوليات الموكلة إليها بموجب القرار رقم 302 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة. ويشيد الاتحاد الأفريقي بجهود المجتمع الدولي الذي أفضت مساهماته إلى خفض العجز في ميزانية الوكالة.

64. في عام 2019، جدد المجتمع الدولي ولاية (الأونروا) لمدة ثلاث سنوات، بأغلبية ساحقة. وهذا ما يؤكد عدالة قضية اللاجئين الفلسطينيين، فضلا عن دعم العمل الإنساني النبيل الذي تقوم به الوكالة. وتضطلع هذه الوكالة بدور حيوي في تقديم الإغاثة والتوظيف لأكثر من 5.5 مليون لاجئ فلسطيني في الأردن ولبنان وسوريا والأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك الأطفال والنساء والشباب. كما تقدم خدمات اجتماعية، بما في ذلك الرعاية الصحية والإمدادات الغذائية. ستستمر الوكالة في كونها الشاهد الدولي على جريمة النكبة والفصل العنصري، حتى تطبيق القرار 194 الذي يضمن حق العودة للاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم وأملاكهم التي نزحوا منها منذ عام 1948.

65. يؤكد الدور المركزي للوكالة أهميتها الاجتماعية والسياسية، حيث أنها تمثل المجتمع الدولي على الأرض. وفي هذا الصدد، ندين محاولات تشويه عمل الوكالة وتصفيتها، رغم سجلها التاريخي المثبت في أعمال الإغاثة، لما تنطوي عليه هذه المحاولات في تحقيق أبعاد سياسية تدعمها إسرائيل.

66. يدعم الاتحاد الأفريقي حق العودة للاجئين الفلسطينيين وفقاً لقرار الأمم المتحدة رقم 194. تم ترحيل اللاجئين الفلسطينيين قسراً من أراضيهم منذ عام 1948 أو منعوا من العودة إلى وطنهم. للفلسطينيين الحق في العودة إلى أراضيهم وممتلكاتهم وفقا لقرار الأمم المتحدة رقم 194. ويؤكد الاتحاد الأفريقي على ضرورة مواصلة دعم الأونروا حتى يتم التوصل إلى حل عادل لقضية اللاجئين. ويرفض الاتحاد الأفريقي جميع التدابير الأحادية الجانب التي من شأنها المساس بمفهوم اللاجئين وحق العودة ونشاط الإغاثة الذي تقوم به وكالة الأونروا.

ثامنا- قطاع غزة، والحصار المفروض على القطاع، وتفاقم الوضع الإنساني

67. تتزايد معاناة المدنيين يومًا بعد يوم في قطاع غزة، حيث يعيش مليوني فلسطيني، من بينهم ما يقارب مليون طفل، في فقر وبطالة وقيود على الرعاية الصحية والتعليم والخدمات الأساسية. تأثرت حياتهم اليومية بالإغلاق الذي تفرضه إسرائيل والحصار البري والبحري المفروض على غزة منذ 14 عامًا دون نهاية تلوح في الأفق. تسببت إسرائيل في أزمة إنسانية خطيرة، وازدياد الفقر واليأس، وقتل وإصابة مدنيين عزّل على أيدي قوات الاحتلال والمستوطنين. ويسجل قطاع غزة أحد أعلى معدلات البطالة في العالم، حيث تقدر بنحو 45%، وتتجاوز مستويات الفقر 53%.

68. تتحمل إسرائيل، القوة المحتلة، المسؤولية الكاملة والمباشرة عن معاناة الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، نتيجة الحصار الجائر والعدوان المستمر، واستهداف سبل عيش السكان والتضييق عليهم لدفعهم للهجرة، فيما يُعتبر أكبر وأبشع عمليات تشريد قسري ممنهجة تشرف عليها وتديرها الحكومة الإسرائيلية.

69. أظهر انتشار جائحة فيروس كورونا في الأراضي الفلسطينية المحتلة بعض التداعيات السلبية التي كانت قائمة منذ فترة طويلة نتيجة الاحتلال الإسرائيلي. وكشف عن المزيد من أوجه القصور الهيكلية، لا سيما في قطاع الصحة وتحديداً في قطاع غزة، مما أثر بشكل غير متناسب على حصول الفلسطينيين على الرعاية الصحية. وزادت قوات الاحتلال من تفاقم الأزمة في 21 يوليو 2020، عندما دمرت مبنى في قطاع غزة كان يهدف إلى علاج حالات الإصابة بفيروس كورونا وتخفيف الضغط عن المستشفيات الأخرى.

70. إن نظام الرعاية الصحية في غزة على وشك الانهيار التام. يمكن أن يؤدي هذا إلى كارثة إنسانية كاملة. تمنع إسرائيل دخول المواد الحيوية وذات الاستخدام المزدوج أو تقيده، إذ تعتقد أنه يمكن استخدامها لأغراض عسكرية ومدنية. ويتفاقم هذا الوضع بسبب وجود نقص مزمن في الطاقة والتلوث. إضافة إلى ذلك، هناك نقص حاد في أجهزة التنفس الصناعي في مستشفيات القطاع البالغ عددها 93 مستشفى فقط، و110 سريرا في وحدات العناية المركزة لتغطي مليوني نسمة.

71. فرضت إسرائيل قيودا على نقل بعض البضائع، وقلصت مساحة الصيد المسموح بها وحظرت توصيل الوقود، بما في ذلك الوقود الذي توفره الأمم المتحدة إلى محطة توليد الكهرباء الوحيدة في غزة. وقد أدى ذلك إلى انخفاض حاد في الكهرباء المقدمة لحوالي مليوني فلسطيني. في الوقت الحاضر، يمكن للسكان الحصول على إمدادات الكهرباء لمدة أقصاها أربع ساعات في اليوم، وهو وضع صعب للغاية.

72. يحتاج الفلسطينيون في غزة بشكل عاجل إلى اتخاذ تدابير فورية للتخفيف من تأثير الحصار، ويشمل ذلك بناء محطات طاقة جديدة، ومعالجة المياه والصرف الصحي، والسماح بدخول كميات أكبر بكثير من مواد البناء، وحرية تنقل الأشخاص والبضائع.

تاسعا- قضية السجناء والممارسات العنصرية والتدابير التعسفية

73. فرضت إسرائيل قوانين عنصرية لإضفاء الشرعية على نظام الاستيطان. وأضفت الطابع المؤسسي على نظام الفصل العنصري الذي يحرم الشعب الفلسطيني من حقوقه. تبرر هذه الأنظمة العنصرية نهب الأراضي الفلسطينية بما يضر بحياتهم وسبل عيشهم. لقد وضعت إسرائيل تشريعات تسمح لها بسرقة مخصصات أسر الشهداء والأسرى الفلسطينيين من عائدات الضرائب الفلسطينية. ومع ذلك، استمرت السلطة الفلسطينية في دفع هذه المخصصات من خلال الاقتطاعات من مخصصات التنمية.

74. يتعرض الأسرى في سجون الاحتلال لجرائم شنيعة بحقهم من قبل سلطات الاحتلال. وتشمل اعتماد القوانين والتشريعات العنصرية ضدهم، وسياسة القمع والانتهاكات، والإهمال الطبي المتعمد لصحتهم. وأودت هذه الجرائم بحياة مئات السجناء.

75. كما شهدت السجون الإسرائيلية ارتفاعا في أعداد المعتقلين الفلسطينيين المصابين بفيروس كورونا، حيث بلغ نحو 147 حالة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وهذا يسلط الضوء مرة أخرى على الحاجة الملحة للإفراج عن الأسرى الفلسطينيين، وخاصة الأكثر ضعفا، مثل النساء والأطفال وكبار السن.

76. وفي انتهاك لجميع الحقوق المعترف بها دوليًا، تفرض إسرائيل ما يسمى بالاحتجاز الإداري على الشعب الفلسطيني. يجري اعتقال المواطنين الفلسطينيين وزجهم في السجون دون توجيه اتهام لهم ودون أن تكشف سلطات الاحتلال عن سبب اعتقالهم. هذا النوع من الاعتقال مخالف تمامًا لجميع القوانين الدولية. يتعرض المحتجزون إداريا لهذه المخالفات عادة لفترات طويلة من الزمن، ويتم تجديدها وفقا لأحكام تصدرها لجان رسمية غير مرتبطة بالقانون.

77. قدم الأسير الفلسطيني ماهر الأخرس ملحمة في النضال والتصدي للإجراءات التعسفية بحق الأسرى الفلسطينيين، عندما بدأ إضرابه المفتوح عن الطعام منذ تاريخ اعتقاله في يوليو 2020، رافضًا احتجازه إداريًا دون تهمة أو محاكمة. وقد أدى ذلك إلى تدهور صحته.

78. إنّ نظام المحاكم الإسرائيلي، بما في ذلك النظام العسكري، هو سلاح للاحتلال الإسرائيلي ويساهم في ترسيخ استعماره لأرض دولة فلسطين من خلال انتهاكه للمعايير الدولية وضمانات المحاكمة العادلة المنصوص عليها في المواثيق والاتفاقيات الدولية. يشمل هذا النظام محكمة عسكرية خاصة بالأطفال، وهي الأولى والوحيدة في العالم. في كل عام، يتم اعتقال ما بين 500 و700 طفل فلسطيني، بمعدل إدانة 100%، في انتهاك واضح لمبادئ حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. يوجد حاليًا أكثر من 5000 أسير فلسطيني، بينهم 43 امرأة وفتاة و180 طفلًا و700 أسير مريض.

79. في إجراء عنصري، أقر الكنيست الإسرائيلي، في قراءته الأولى عام 2019، مشروع قانون يسمح للنيابة العسكرية الإسرائيلية بطلب تنفيذ عقوبة الإعدام بحق الأسرى الفلسطينيين المتهمين بتنفيذ عمليات ضد قوات الاحتلال. يشكل هذا القانون جزءً من نظام التمييز العنصري ضد الفلسطينيين. وتم تسجيل الإعدام ميداني خارج نطاق القانون لأكثر من 210 سجين داخل السجون الإسرائيلية قبل صدور عقوبة الإعدام، مما يكشف الوجه الحقيقي لإسرائيل ويعبر عن إجرام دولة إسرائيل ضد الفلسطينيين.

80. وفي انتهاك صارخ للقانون الدولي والقيم الإنسانية، تواصل دولة إسرائيل احتجاز جثث الشهداء الفلسطينيين في ثلاجات، وكأنها بضائع للتبادل، وفق قرار حكومي أقرته المحكمة الإسرائيلية العليا، وهي سياسة تشهد على حقيقة عنصرية المحكمة التي، وفقا قراراتها، تحتجز 50 جثة على الأقل، في انتهاك صارخ للقانون الدولي الإنساني.

عاشرا- التوصيات

وعليه، فإن الاتحاد الأفريقي:

1. يجدد دعمه للشعب الفلسطيني في كفاحه من أجل نيل حريته وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس على حدود 4 يونيو 1967، والعيش بسلام إلى جانب دولة إسرائيل.
2. يدعم الحل السلمي لإنهاء الصراع العربي الإسرائيلي الهادف إلى تحقيق سلام دائم وأمن واستقرار مستدامين في المنطقة على أساس التنفيذ الفعال لقراراته ذات الصلة فضلا عن قرارات الأمم المتحدة ووفقًا لمبادئ القانون الدولي والمبادرة العربية.
3. يدعو إلى استئناف مفاوضات السلام بين الطرفين، تحت رعاية آلية دولية متعددة الأطراف وضمن إطار زمني محدد، وفقاً للاختصاصات المتفق عليها، مع ضمان تنفيذ نتائج المفاوضات، بما يفضي إلى الحل القائم على وجود الدولتين وإقامة دولة فلسطينية عاصمتها القدس الشرقية دون تقليص أو تجزئة أو تأجيل.
4. يرفض كافة الإجراءات الأحادية الجانب المتعلقة بمدينة القدس المحتلة واللاجئين والمستوطنات. ويرى أن تخضع كل هذه القضايا للتفاوض بوساطة آلية دولية متعددة الأطراف.
5. يدعو جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي إلى الالتزام بمتطلبات القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي ذات الصلة إزاء جميع الممارسات والتدابير الإسرائيلية غير القانونية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية والجولان السوري، من خلال عدم الاعتراف أو دعم أو تقديم المساعدة في الحفاظ على الوضع غير القانوني المستجد، بما في ذلك الإجراءات الإسرائيلية التي تهدف إلى الإبقاء على سياسة ضم الأراضي الفلسطينية المحتلة.
6. يؤكد أن اللاجئين الفلسطينيين يشملون كل فلسطيني تم ترحيله قسراً من أرض فلسطين التاريخية منذ نكبة 1948، أو غادر قبل هذا التاريخ ولم يتمكن من العودة، وخلفائهم المرتبطين بنسبهم من الجيل

الحالي، وفقا لأحكام قرار الأمم المتحدة رقم 194، ويدعو إلى الحفاظ على الوكالة (الأونروا) ومهامها حتى عودة اللاجئين إلى أراضيهم ومنازلهم.

7. يدعو إسرائيل مجدداً إلى الحدّ من سياسة الأمر الواقع المتمثلة في استمرار الاستيطان وضم الأراضي وتهويد مدينة القدس، في محاولة لتغيير التوازن الديموغرافي وطمس الآثار التاريخية الإسلامية والمسيحية للمدينة، على النحو المنصوص عليه في قرارات الأمم المتحدة، وآخرها القرار 2334 لسنة 2016، فضلا عن قواعد اتفاقية جنيف الرابعة.

8. يجدد دعوته جميع الدول الأعضاء إلى إنهاء جميع أشكال التعامل المباشر وغير المباشر مع نظام الاستيطان الاستعماري الإسرائيلي غير القانوني في أرض دولة فلسطين، على غرار ما فعله المجتمع الدولي بنظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا حتى تحرره في 1994.

9. يجدد رفضه وإدانته لسياسة القوة المفرطة والمميتة ضد المدنيين الفلسطينيين، وسياسة إعدام الأسرى وقانون القومية اليهودية، باعتبارها إجراءات عنصرية تكرس طابع الفصل العنصري في إسرائيل، وتُعتبر جرائم حرب تتطلب المساءلة القانونية، ويدعو إسرائيل إلى إلغاء هذه التشريعات التي تنتهك أسس القيم والأخلاق وقواعد القانون الدولي الإنساني.

10. يدعو إلى توفير حماية دولية لأرض وشعب دولة فلسطين، تمهيدًا لإنهاء الاحتلال، والحفاظ على فرصة الحل القائم على وجود الدولتين، وفقًا لقرار مجلس الأمن الدولي رقم (605) لعام 1987، والقرارين (672) و (673) لعام 1990، والقرار (904) لعام 1994، التي استندت إلى اتفاقيات جنيف الدولية وأكدت قابليتها للتطبيق على الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967.

11. كما يدعو سلطات الاحتلال الإسرائيلي إلى الإفراج عن الأسرى وخاصة الأطفال والنساء وكبار السن والمرضى، مع ضمان سلامتهم، ووقف الممارسات القمعية الفردية والجماعية بحق الشعب الفلسطيني التي تزيد من معاناته وتغذي الكراهية بين السكان العرب والإسرائيليين.

مشروع إعلان
حول الوضع في فلسطين والشرق الأوسط

نحن، رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي، المجتمعين في الدورة العادية الرابعة والثلاثين لمؤتمر الاتحاد الأفريقي المنعقدة في أديس أبابا، إثيوبيا، يومي 6 و7 فبراير 2021؛

إذ نحيط علما بالتقرير عن الوضع في فلسطين والشرق الأوسط وإذ نستحضر جميع القرارات والمقررات السابقة الصادرة عن منظمة الوحدة الأفريقية والاتحاد الأفريقي بشأن الوضع في فلسطين والرامية إلى تحقيق السلام والأمن الدائمين في الشرق الأوسط.

وإذ نؤكد من جديد دعمنا الكامل للشعب الفلسطيني وممثله منظمة التحرير الفلسطينية بقيادة الرئيس محمود عباس في نضالهم المشروع ضد الاحتلال الإسرائيلي من أجل استعادة حقوقهم غير القابلة للتصرف، بما في ذلك تقرير المصير والاستقلال في دولتهم الفلسطينية القائمة جنبًا إلى جنب مع دولة إسرائيل؛

وإذ نجدد رغبتنا في إيجاد حل سياسي عادل لقضية فلسطين وفقًا لمبادئ القانون الدولي وجميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما يؤدي إلى الإنهاء الكامل للاحتلال الإسرائيلي الذي بدأ في عام 1967 واستقلال دولة فلسطين وعاصمتها القدس الشرقية داخل حدود 4 يونيو 1967 وإيجاد حل عادل لمحنة اللاجئين الفلسطينيين بما يتوافق مع قرار الأمم المتحدة رقم (III) 194؛

وإذ نجدد دعوتنا لاستئناف مفاوضات ذات مصداقية بين الجانبين من أجل تحقيق السلام العادل والشامل والدائم في الشرق الأوسط، بما في ذلك من خلال آلية دولية متعددة الأطراف بناء على الإجماع الدولي وعلى أساس القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة الهادفة إلى حل جميع قضايا الوضع الدائم بشكل عادل؛

وإذ نؤكد من جديد ثبات موقفنا الداعم للقضية الفلسطينية العادلة، الذي يقوم على قيم الحرية والعدالة وحقوق الإنسان والمبادئ الإنسانية والحفاظ على التضامن الأفريقي التاريخي الراسخ مع الشعب الفلسطيني في سعيه المشروع من أجل الاستقلال والحرية والعدالة؛

وإذ نجدد كذلك دعوتنا لجميع أعضاء المجتمع الدولي للحفاظ على الوضع القانوني للقدس الشرقية كعاصمة لدولة فلسطين، واحترام القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بهذا الشأن، والامتناع عن أي عمل أو قرار من شأنه تقويض الوضع الشرعي للمدينة، ولا سيما الامتناع عن نقل السفارات من تل أبيب إلى القدس؛

وإذ نكرر كذلك أن جميع المستوطنات الإسرائيلية المقامة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية والجولان السوري والأنشطة الأخرى المنفذة كجزء من احتلال أراضي دولة فلسطين، بما في ذلك مصادرة الأراضي وهدم المنازل والتهجير القسري للمدنيين والسياسات العنصرية والتمييزية ونظام التصاريح وبناء الجدران وفرض تدابير العقاب الجماعي، أمور غير قانونية وتشكل انتهاكات جسيمة للقانون الإنساني الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وتتحدى دعوات المجتمع الدولي لوقف جميع الأنشطة الاستيطانية

نعلن ما يلي:

1. **نعرب** عن دعمنا الثابت لحق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف والدائم وغير المشروط في تقرير مصيره، بما في ذلك حقه في العيش في حرية وعدالة وكرامة وحقه في دولته المستقلة، فلسطين، وعاصمتها القدس الشرقية و**ندعو** إسرائيل، سلطة الاحتلال، إلى الامتثال الكامل لالتزاماتها بموجب القانون الدولي وإنهاء 53 عامًا من الاحتلال العسكري بشكل كامل، والكف عن إعاقتها لجهود تحقيق

تقرير المصير للفلسطينيين و**نذكّر** بأهمية الحفاظ على الوضع الراهن التاريخي للأماكن المقدسة في القدس والوصاية الهاشمية عليها.

2. **نعرب عن أسفنا** لمواصلة إسرائيل، سلطة الاحتلال، أعمال الاحتلال بجميع مظاهرها غير القانونية، بما في ذلك مواصلة تدابير الاستعمار والضم واستمرارها في التصرف بسوء نية وفي تناقض تام مع إنهاء الاحتلال واستمرارها في انتهاك قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة بشكل منهجي؛

3. **نشدد** على ضرورة أن تتخذ جميع الدول كافة التدابير اللازمة لضمان احترام إسرائيل وجميع الأطراف الأخرى ذات الصلة لالتزاماتها بموجب القانون الدولي بإنهاء الاحتلال وأن احتلال أراضي دولة فلسطين لن ينتهي دون تدخل دولي حاسم وتدابير ملموسة للمساءلة وفقًا للقانون الدولي؛

4. **نكرر** أن جميع السياسات والتدابير الاستعمارية، بما في ذلك التدابير التشريعية والإدارية والإجراءات التي اتخذتها إسرائيل، سلطة الاحتلال، بما في ذلك أي أنشطة تنطوي على مصادرة الأراضي وتعطيل سبل عيش الأشخاص المحميين والنقل القسري للمدنيين وضم الأراضي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية والجولان السوري، تنتهك انتهاكًا صارخًا للأحكام ذات الصلة من اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب المؤرخة 12 أغسطس 1949 وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وهي غير قانونية ولا أساس لها من الصحة وتشكل عقبة أمام السلام والتنمية الاجتماعية والاقتصادية؛

5. **نشدد** على أن أي إجراءات تتخذها إسرائيل، سلطة الاحتلال، لاستعمار مدينة القدس، بما في ذلك فرض قوانينها وولايتها القضائية وإدارتها، هي إجراءات غير قانونية وبالتالي فهي لاغية وباطلة وليست لها أي شرعية على الإطلاق و**نناشد** سلطة الاحتلال الوقف الفوري لجميع هذه الإجراءات غير القانونية والأحادية الجانب، بما في ذلك الاستفزازات والتحريض ضد المقدسات المسيحية والإسلامية، ولا سيما الحرم الشريف واحترام قدسية الأماكن المقدسة وحماية الأبعاد الروحية والدينية والثقافية الفريدة للمدينة، على النحو المنصوص عليه في قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة باعتبارها مصلحة مشروعة للمجتمع الدولي ككل؛

6. **نطلب** من إسرائيل الالتزام الصارم بأحكام اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب المؤرخة 12 أغسطس 1949، ولا سيما المادة 49 وكذلك الامتثال لجميع التزاماتها بموجب القانون الدولي والوقف الفوري لجميع الإجراءات التي تهدف إلى تغيير الطابع والوضع والتكوين الديموغرافي للأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية والجولان السوري والإنهاء الفوري للأنشطة الاستيطانية، وفقًا لجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما في ذلك القرار 2334 (2016) والفتوى الصادرة عن محكمة العدل الدولية في 9 يوليو 2004، كشرط لا غنى عنه لإيجاد حل الدولتين على أساس حدود ما قبل عام 1967؛

7. **ندعو** جميع الدول الأعضاء إلى العمل بنشاط على اتباع سياسات تضمن احترام التزاماتها بموجب القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي ذات الصلة فيما يتعلق بجميع الممارسات والتدابير الإسرائيلية غير القانونية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية والجولان السوري، وكذلك عدم الاعتراف بالوضع الناشئ عن التدابير التي تهدف إلى تعزيز الاستعمار وأعمال

الضم في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية والأراضي العربية الأخرى التي تحتلها إسرائيل منذ عام 1967 وعدم تقديم العون أو المساعدة في الحفاظ على هذا الوضع؛

8. **نناشد** جميع الدول الأفريقية إنهاء جميع أشكال التعامل المباشر وغير المباشر مع نظام الاستيطان الاستعماري الإسرائيلي غير القانوني في أراضي دولة فلسطين، بما في ذلك القدس الشرقية، بما يتوافق مع أحكام الفقرتين 3 و5 من قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2334 ومقررات الاتحاد الأفريقي السابقة في هذا الصدد؛

9. **ندين** استخدام إسرائيل للقوة المميتة وغير المشروعة وغيرها من القوة المفرطة ضد المدنيين الفلسطينيين، بما في ذلك ضد المدنيين الذين يتمتعون بوضع حماية خاص بموجب القانون الدولي، والذين لا يشكلون تهديداً وشيكاً على الحياة، و**ندعو** إلى المساءلة عن هذه الأعمال غير القانونية وكذلك عن الأفعال التي يرتكبها المستوطنون الإسرائيليون في الأراضي الفلسطينية المحتلة، و**نؤكد** أن إسرائيل، سلطة الاحتلال، مسؤولة بشكل كامل عن أعمال العنف المرتكبة ضد المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم ويجب عليها اتخاذ تدابير تشمل مصادرة الأسلحة بهدف منع أعمال العنف غير القانونية التي يقوم بها المستوطنون الإسرائيليون وضمان سلامة وحماية المدنيين الفلسطينيين في الأراضي المحتلة؛

10. **نؤكد من جديد** ضرورة إيجاد حل سلمي لقضية فلسطين، جوهر الصراع العربي الإسرائيلي، من جميع جوانبها وضرورة تكثيف جميع الجهود لتحقيق هذه الغاية، بما يتفق مع القانون الدولي والمعايير الأخرى المتفق عليها دوليا، بما في ذلك جميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة و**نشدد**، في هذا الصدد، على أن جميع الجهود المبذولة لإنهاء الصراع الفلسطيني الإسرائيلي يجب أن ترتكز على احترام القانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان وتضمن المساءلة الموثوقة والشاملة عن جميع الانتهاكات من أجل إحلال السلام الدائم؛

11. **نجدد** دعمنا لمبادرة الرئيس محمود عباس من أجل السلام، التي قُدمت إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في 20 فبراير 2018 والتي تدعو إلى عقد مؤتمر دولي في الوقت المناسب لإطلاق عملية سياسية متعددة الأطراف ذات مصداقية على أساس الاختصاصات القديمة العهد والمعايير الواضحة المنصوص عليها في قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وضمن إطار زمني محدد بهدف الإسراع في التوصل إلى تسوية سلمية عادلة ودائمة وشاملة؛

12. **نكرر** أن اللاجئين الفلسطينيين الذين نزحوا قسراً من أراضي فلسطين التاريخية منذ نكبة عام 1948 أو الذين غادروا قبل هذا التاريخ ولم يتمكنوا من العودة وأسلافهم، لهم الحق في العودة واسترداد ممتلكاتهم والدخل المتأتي منها، بما يتوافق مع مبادئ الإنصاف والعدالة؛

13. **نؤكد** ضرورة استمرار عمل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى وأهمية أن تعمل دون عوائق وتقدم الخدمات من أجل رفاه وحماية وتنمية اللاجئين الفلسطينيين ومن أجل استقرار المنطقة، ريثما يتم التوصل إلى حل عادل لقضية اللاجئين الفلسطينيين و**نناشد** الدول والمنظمات مواصلة تقديم التبرعات للوكالة وزيادة مساهماتها حيثما أمكن وخاصة في الميزانية البرنامجية للوكالة التي لا تزال تعاني من نقص حاد في التمويل؛

14. **نعرب عن بالغ قلقنا** إزاء محاولات تشويه سمعة وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى على الرغم من سجلها المثبت و**ندين** جميع أعمال الترهيب والتهديدات

الموجهة إلى الوكالة وغيرها من منظمات حقوق الإنسان والجهات الفاعلة في المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان المشاركين في توثيق ومواجهة انتهاكات القانون الدولي والإفلات من العقاب في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية **وندعو** جميع الدول إلى ضمان حمايتهم؛

15. **نطلب** من إسرائيل احترام وحدة الأراضي الفلسطينية المحتلة وترابطها وسلامتها وأن تضمن حرية تنقل الأشخاص والبضائع داخل الأراضي الفلسطينية، بما في ذلك الحركة إلى القدس الشرقية ومنها وإلى قطاع غزة ومنها وبين الضفة الغربية وقطاع غزة ومن العالم الخارجي وإليه و**نؤكد مجددا** على ضرورة أن توقف سلطة الاحتلال فوراً عمليات الإغلاق المطولة والقيود الاقتصادية والقيود المفروضة على الحركات، بما في ذلك حصارها غير القانوني واللاإنساني لقطاع غزة؛

16. **نعرب عن بالغ قلقنا** إزاء استمرار التدهور الحاد للأوضاع الاقتصادية والإنسانية في قطاع غزة نتيجة الحصار الإسرائيلي و**نحمّل** الاحتلال الإسرائيلي المسؤولية الكاملة عن الأوضاع في قطاع غزة، مؤكدين أن الأزمة في قطاع غزة ليست مجرد أزمة إنسانية تتطلب الإغاثة الطارئة بل هي إحدى مظاهر الاحتلال الاستعماري التي يجب معالجتها بإنهاء الاحتلال الاستعماري وتمكين الوحدة الجغرافية والسياسية للأراضي الفلسطينية بين الضفة الغربية وقطاع غزة. و**ندعو** المجتمع الدولي للعمل على إنهاء هذا الحصار الإسرائيلي الجائر.

17. **ندين** سياسة التطهير العرقي المنتظمة والواسعة النطاق التي يمارسها الاحتلال الإسرائيلي ضد الفلسطينيين في القدس الشرقية المحتلة من خلال أوامر الإخلاء وهدم المنازل وإلغاء حقوق الإقامة والسياسات التمييزية التي تهدف إلى عزل المدينة المقدسة وفك ارتباطها الجغرافي بأراضي الضفة الغربية المحتلة منذ عام 1967 وتحقيق التفوق الديموغرافي للمستوطنين الإسرائيليين على أصحاب أراضي القدس والسياسات المخالفة لاتفاقية جنيف الرابعة والتي تشكل فصلًا عنصريًا وخرقًا للاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها واتفاقية القضاء على التمييز العنصري؛

18. **ندين** النظام القانوني الإسرائيلي التمييزي وتدابيره التعسفية والأحكام الصادرة بحق المعتقلين والسجناء الفلسطينيين ولا سيما الأطفال والنساء وكبار السن والمرضى والتي تحرمهم من الحد الأدنى من الحقوق التي يكفلها القانون الدولي والمعايير الدولية لحقوق الإنسان، بما في ذلك اتفاقية جنيف بشأن حقوق المرأة والطفل و**ندعو** الاحتلال الإسرائيلي للإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع المعتقلين والأسرى الفلسطينيين والعرب في السجون الإسرائيلية.

19. **نرفض** أي حلول غير عادلة أو جزئية، بما في ذلك ما يسمى "صفقة القرن" وسنعمل بلا كلل مع الجهات الدولية الفاعلة الأخرى لضمان استقلال دولة فلسطين داخل حدود 4 يونيو 1967 وعاصمتها القدس الشرقية؛

20. **ندعو** إلى وقف جميع الإجراءات والتدابير التي تتعارض مع القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة و**نحث**، في هذا السياق، على تعبئة العمل الدبلوماسي لإحياء عملية السلام والحفاظ على حل الدولتين داخل حدود قبل عام 1967 والتعجيل بتحقيق السلام العادل والدائم؛

21. **نكرر** أن السلام العادل والشامل والدائم في الشرق الأوسط يتطلب انسحابا إسرائيليا كاملا من جميع الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة إلى خط 4 يونيو 1967، بما في ذلك مرتفعات الجولان السورية والأراضي التي لا تزال محتلة في جنوب لبنان؛

22. **نؤكد من جديد** أن تضامننا مع الشعب الفلسطيني يقوم على قيم الحرية والعدالة والمبادئ الإنسانية التي تدافع عنها أفريقيا بلا هوادة في المحافل الدولية وفي جميع الظروف إلى جانب كل أولئك الذين يسعون جاهدين لضمان استعادة فلسطين حقها في الوجود في ظل الاستقلال والسيادة كدولة رئيسية في الشرق الأوسط و**نؤكد من جديد** الحاجة الملحة إلى بذل جهود متجددة لإيجاد حل عادل ودائم للصراع على أساس وجود دولتين تعيشان جنبًا إلى جنب في السلام والوئام في إطار الأحكام ذات الصلة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة.

AFRICAN UNION UNION AFRICAINE

African Union Common Repository **http://archives.au.int**

Organs Council of Ministers & Executive Council Collection

2021-02-04

Report on the Situation in Palestine and Middle East

African Union

DCMP

https://archives.au.int/handle/123456789/9514

Downloaded from African Union Common Repository